



جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

لائحة برنامجي الماجستير في القانون العام والقانون الخاص

سبتمبر 2021

المقدمة:

أنشئت كلية القانون بجامعة عجمان لتكون أحد صروح التعليم القانوني على المستويين المحلي والإقليمي، ولتؤدي دورها بين مؤسسات التعليم الجامعي الإماراتية في إعداد أجيال قانونية قادرة على العطاء.

ولكلية القانون جذور ترجع إلى عام 2003 حيث قُدم برنامج البكالوريوس في القانون إلى هيئة الاعتماد الأكاديمي بوزارة التعليم العالي، وقد تطور هذا البرنامج عبر مدخلات متعددة استجابة لمتطلبات الاعتماد التي أسهمت في اعتماده مبدئياً عام 2005. وقد تطور هذا البرنامج حتى حصل على الاعتماد النهائي عام 2011.

وفي مرحلة تالية من مراحل تطور البرامج الأكاديمية التي تطرحها كلية القانون، تم اعتماد برنامجي الماجستير في القانون العام والماجستير في القانون الخاص عام 2008 مبدئياً، والذي حصل على الاعتماد النهائي في مايو 2016.

كما طرحت الكلية برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2017/2018م بعد أن نال الاعتماد المبدئي في سبتمبر 2017.

1. رسالة الكلية:

تسعى كلية القانون بجامعة عجمان إلى توفير البيئة العلمية المناسبة لإطلاق الابداع في مختلف العلوم القانونية، وذلك عن طريق اعتماد برامج أكاديمية متميزة تهدف إلى تخريج الكوادر المؤهلة والمدرّبة على ممارسة الأعمال القانونية والشرعية، وتعميق البحث القانوني المقارن في ضوء المشكلات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك لتلبية متطلبات المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة، ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عامة.

2. أهداف البرنامج:

- ترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة.
- إعداد كوادر وكفاءات قانونية قادرة على الأداء المتميز والمنافسة في سوق العمل، وصولاً لخدمة وتنمية المجتمع في مجالات البحث العلمي والتدريس الجامعي ونحو ذلك.
- تنمية قدرات طلاب الدراسات العليا على إتباع مناهج البحث العلمي وأساليبه، ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، والاطلاع على أحدث النظم القانونية.
- تفعيل الدراسة المقارنة للتشريعات الخليجية والعربية والعالمية بغرض الاستفادة من تجارب الأنظمة المختلفة.
- المساهمة في جهود التوطين في مجالات العمل القانوني المختلفة ودعم جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الصدد.
- تقديم برامج دراسية متميزة تنطلق من الواقع وتستفيد من التطورات العالمية مع مراعاة ثوابت المجتمع عموماً، وشبكة عجمان خصوصاً.
- إقامة جسور التواصل والتفاعل بين الجامعة وخريجها من ذوي تخصص القانون ونظرائهم من خريجي الجامعات الأخرى المعترف بها.
- توفير الوقت والجهد والنفقات التي تتكبدها الدولة والأفراد لمواصلة التعليم العالي في الخارج.
- فتح باب التعاون العلمي والثقافي وتبادل الخبرات والمعارف مع كليات القانون المناظرة في مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

3. الدرجات العلمية التي تمنحها الكلية:

- برنامج البكالوريوس في القانون
- الماجستير في القانون العام
- الماجستير في القانون الخاص
- دكتوراه الفلسفة في القانون

4. برنامج الماجستير في القانون (33 ساعة معتمدة):

تطرح كلية القانون برنامج الماجستير في تخصصين: الماجستير في القانون العام والماجستير في القانون الخاص.

4.1. مخرجات البرنامج:

بعد أن يستكمل الطالب متطلبات برنامج ماجستير القانون يستطيع أن:

4.2. شروط القبول في برنامج الماجستير في القانون:

المعرفة	من حيث السعة	1- يُفسّر النصوص القانونية والأحكام القضائية والنظريات الفقهية بمنهج علمي وبرؤية نقدية.
	من حيث النوع	2- يستخلص القواعد القانونية من مصادرها المختلفة لوضع الحلول الصحيحة للمنازعات القانونية.
المهارة	من حيث النطاق	3- يحلل ويفسر ويقيم النصوص التشريعية والأحكام القضائية والنظريات الفقهية والتعليق عليها.
	من حيث الاختيار	4- يُقيّم مختلف الاتجاهات التشريعية والقضائية والفقهية في النظام القانوني الإماراتي والنظم القانونية المقارنة.
جوانب الكفاءة (الاختصاص) (اص)	من حيث الاستقلالية والمسؤولية	5- يُعدّ الأبحاث والتقارير والمذكرات بلغة قانونية صحيحة ومنهج علمي مناسب.
	من حيث التطوير الذاتي	6- يتقن آليات التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات بالتقنيات الحديثة.
		7- يطبق قواعد آداب المهنة في أداء المهام المكلف بها في إطار التعاون مع الآخرين.
	من حيث الدور في السياق	8- يعمل ضمن فريق عمل مهني في إطار من التجرد والموضوعية.

4.2.1. القبول الاعتيادي:

لكي يتم قبول الطالب في أحد برامج الماجستير في القانون، على المتقدم أن يكون حاصلاً على:

1. البكالوريوس في القانون أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المعترف بها من طرف وزارة التربية والتعليم.
2. معدل تراكمي لا يقل عن 3 من 4 أو ما يعادلها في مرحلة البكالوريوس.
3. شهادة الكفاءة في اللغة الإنجليزية سارية المفعول و بدرجة لا تقل عن 450 في TOEFL ITP أو 4.5 في ال IELTS أو ما يعادلها.
4. درجة لا تقل عن (1250) نقطة في اختبار الإمارات القياسي EmSAT في اللغة العربية.

4.2.1. القبول المشروط:

مع الأخذ بالاعتبار أنه لا يجوز أن تزيد نسبة الطلاب المقبولين قبولاً مشروطاً عن 33% من إجمالي عدد الطلاب المقبولين، يجوز قبول المتقدم قبولاً مشروطاً في الحالات التالية:

4.2.1.1. بالنسبة للمتقدم الحاصل على معدل تراكمي في مرحلة البكالوريوس يقل عن 3 ولا يقل عن 2.5 أو ما يعادلها، يشترط ما يلي:

- الحصول على معدل تراكمي 3 من 4 في التسع ساعات المعتمدة الأولى من المساقات التي يدرسها في برنامج الماجستير على أن لا تتجاوز مدة انجاز أول تسع (9) ساعات معتمدة فصلاً كحد أقصى.

4.2.1.2 بالنسبة للمتقدم الحاصل على معدل تراكمي في مرحلة البكالوريوس يقل عن 2.5 من 4 أو ما يعادلها، يشترط ما يلي:

- دراسة ما لا يزيد على تسع (9) ساعات معتمدة كمساقات استدرابية يحددها القسم المعني، ولا تدخل هذه المساقات في حساب المعدل التراكمي أو في متطلبات التخرج المنصوص عليها في الخطة الدراسية المعتمدة، ولا تحسب مدة دراستها ضمن الحد الأقصى لمدة إنجاز البرنامج.
- أن ينهي الطالب دراسة المساقات الاستدرابية في نهاية الفصلين الأولين من التحاقه بالبرنامج وبمعدل تراكمي لا يقل عن 3 من 4.

وفي كلتا الحالتين يشترط حصول المتقدم على درجة لا تقل عن (1250) نقطة في اختبار الإمارات القياسي EmSAT في اللغة العربية و (950) في اللغة الانجليزية أو ما يعادلها في اختبار قياسي آخر معترف به من طرف وزارة التربية والتعليم (TOEFL ITP (450) أو IELTS (4.5)).

معايير المفاضلة بين المتقدمين:

يجب مراعاة المعايير الآتية للمفاضلة بين المتقدمين المؤهلين للالتحاق بالبرنامج، بحيث تكون الأولوية في قبول الطلبة وفقاً للمعايير التالية:

- أ- للطالب الأعلى تقديراً بحسب المعدل التراكمي لدرجة البكالوريوس .
 - ب- عند التساوي في المعيار السابق تكون الأولوية للطالب الأعلى تقديراً في مساقات البكالوريوس الرئيسية المرتبطة بالتخصص الذي يرغب الطالب التسجيل فيه وهي كالتالي:
- عند الالتحاق ببرنامج الماجستير في القانون العام تكون المساقات الرئيسية المعول على تقديراتها هي: القانون الدستوري، القانون الإداري، القسم العام في القانون الجنائي، القانون الدولي العام.
- أما عند الالتحاق ببرنامج الماجستير في القانون الخاص فتكون المساقات الرئيسية المعول على تقديراتها هي: مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، مبادئ القانون التجاري، مبادئ قانون المرافعات.
- مع مراعاة عدم اعتبار المساقات التي حصل فيها الطالب على تقدير يقل عن جيد.
- ت- عند التساوي في المعيار السابق تكون الأولوية للمتقدم الأعلى تقديراً في شهادة الكفاءة في اللغة الانجليزية.

4.2.2 عدد الطلبة المقبولين في برنامجي الماجستير:

في غياب موافقة صريحة من طرف مفوضية الاعتماد الأكاديمي بوزارة التربية والتعليم العالي، لن يتجاوز العدد الأقصى للطلبة المقبولين للدراسة في كل من البرنامجين العشرين (20) طالباً، على أن يراعى في ذلك الطاقة التدريسية والإشرافية لأعضاء هيئة التدريس.

4.2.3 المدة الزمنية:

1. الحد الأدنى للحصول على درجة الماجستير بمرحلتها (المساقات الدراسية + الأطروحة) سنتين دراسيتين.
2. الحد الأقصى للحصول على درجة الماجستير بمرحلتها (المساقات الدراسية + الأطروحة) أربع سنوات دراسية.

4.3 فرص العمل:

1. التأهل لدراسة الدكتوراه في القانون والانضمام إلى هيئة التدريس في الجامعات.
2. تقلد وظائف النيابة العامة والقضاء.
3. العمل في مجال المحاماة والاستشارات القانونية ومراكز التحكيم.
4. العمل في دوائر الشؤون القانونية بمختلف الوزارات والمؤسسات.
5. تقلد وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي.
6. التدريس في مراكز التدريب والتنمية المهنية العاملة في المجال القانوني.

4.4 توزيع الدرجة والتقدير:

- أ- تتوزع درجات المساق في البرنامجين – عدا مساق مناهج البحث - على النحو التالي:
- 40% للامتحان النهائي
 - 20% للامتحان الشفوي

- 20% لامتحان السعي والأنشطة والأبحاث الدورية
- 20% لامتحان المنتصف

ب- بالنسبة لمساق "مناهج البحث في العلوم القانونية" يكون توزيع درجات المساق على النحو التالي:

- 20% للامتحان النهائي
 - 20% لمناقشة وتقييم البحث النهائي
 - 40% للبحوث والأوراق البحثية التي يكلف بها الطلاب
 - 20% للاختبار في توظيف تكنولوجيات البحث والترجمة
- ت- يشترط لنجاح الطالب حصوله على 70% على الأقل من الدرجة الكلية.

تكون تقديرات الطالب على النحو المبين بالجدول أدناه:

العلامة بالحروف	النقاط	العلامة الدنيا	العلامة القصوى	التقدير
A	4.0	90	100	ممتاز
B+	3.5	85	89	جيد جدا مرتفع
B	3.0	80	84	جيد جدا
C+	2.5	75	79	جيد مرتفع
C	2.0	70	74	جيد
F	0.0	0.0	69	راسب

4.5. إعادة تسجيل المساقات الدراسية لأغراض رفع المعدل التراكمي:

- يجوز للطالب - لأغراض رفع المعدل التراكمي - إعادة دراسة مساقات درسها بالجامعة أو سبق له معادلتها.
- لا يجوز إعادة المساق المنجز بنجاح لأغراض رفع المعدل التراكمي سوى مرة واحدة فحسب.

4.6. إعادة تسجيل المساقات الدراسية لأغراض إزالة الإنذار الأكاديمي :

- ينذر الطالب أكاديمياً إذا نزل معدله التراكمي في نهاية أي فصل دراسي دون 3 نقاط من 4.
- على الطالب الحاصل على إنذار أكاديمي أن يزيل الإنذار بنهاية الفصل الدراسي التالي لحصوله عليه، ولا يسمح له بتسجيل أكثر من ست (06) ساعات معتمدة في الفصل الدراسي، وإذا أخفق في رفع معدله إلى 3 نقاط وظل تحت الإنذار يفصل من البرنامج.
- في حالة رسوب الطالب في مساق أو أكثر من المساقات الإلزامية فعليه إعادة هذه المساقات بذاتها في الفصل الدراسي التالي، وفي حالة عدم طرحها في الفصل التالي يوقف تسجيل الطالب لمدة فصل دراسي واحد، ويلتزم بإعادتها في الفصل الذي يليه.
- في حالة رسوب الطالب في مساق اختياري أو أكثر فعليه إعادة هذه المساقات من ضمن المساقات الاختيارية التي يتم طرحها في الفصل الدراسي التالي دون التقيد بالمساقات التي رسب فيها الطالب.
- وفي جميع الأحوال يتم احتساب الدرجة التي حصل عليها الطالب خلال إعادته المساق في معدله التراكمي.
- لا يحسب الفصل الصيفي لأغراض الإنذار الأكاديمي.

4.7. الفصل الأكاديمي:

- يفصل الطالب أكاديمياً من برنامج الماجستير في الحالات التالية:
- إذا حصل على الإنذار الأكاديمي الثاني.
- إذا كان قبوله بالبرنامج قبولاً مشروطاً ولم يحقق شروط الاستمرار في البرنامج خلال الأجل المحدد لكل شرط.

- إذا استنفد المدة القصوى للدراسة في البرنامج.

4.8. المحتوى العلمي للمسابقات ومنهج الدراسة:

- تتكون المادة العلمية لمفردات كل مساق من قسمين: قسم خاص وقسم عام.
- يتم توصيف القسم العام لكل مساق توصيفاً دقيقاً ومحددأ، أما القسم الخاص فيكون دراسة تفصيلية متعمقة ومقارنة لأحد الموضوعات الهامة للمساق يتم اختياره تحت إشراف القسم العلمي المعني، ويجب مراعاة المعايير الآتية عند اختيار الشق الخاص في المساقات التدريسية:
 - أ. الحدائة والعمق والدراسة المقارنة.
 - ب. يتصل بالتشريع الإماراتي، أو على الأقل مزودا بإضافة للكتاب تغطي هذا الجانب.
 - ت. التحديث المستمر لمحتوى المساقات بما يواكب التطورات والمستجدات التشريعية المقارنة.
 - ث. تكون الأولوية في اختيار الكتاب المقرر ضمن المنهج الخاص للأبحاث العلمية المتخصصة، ولا يجوز الاعتماد في هذا الشأن على الكتب التي تدرج ضمن المؤلفات العامة أو أبواب منها.
- يكون منهج الدراسة هو المنهج المقارن مع الشريعة الإسلامية والتشريعات الأجنبية.
- يتم تطبيق نظام التدريس التفاعلي في دراسة المساقات الدراسية، بما يضمن إشراك الطالب في إعداد وشرح موضوعات المساق وحتى لا يقتصر دوره على تلقي المعلومات دون أن يكون له دور إيجابي في تحصيلها، ولأستاذ المساق أن يختار ما يلائم من بين الوسائل التالية الداعمة للتدريس التفاعلي:
 - أ. تقسيم طلبة كل شعبة لفرق عمل يشترك كل منها في إعداد أحد موضوعات المساق ووضعه في إطار خطة منهجية لإلقائه على زملائهم في قاعة الدرس وبحضور أستاذ المساق الذي يقيم أداء كل فريق ويقدر له درجة ضمن درجات النشاط الصفي.
 - ب. قيام الطلبة بزيارات ميدانية للمؤسسات المهنية ذات العلاقة بالمساق، مثل المجلس الوطني الاتحادي وغرفة التجارة والصناعة ومحكم مركز دبي المالي العالمي (D I F C)، ويقدر الأستاذ درجة لهذه الزيارات ضمن درجات النشاط اللاصفي.
 - ت. يطرح أستاذ المساق قضايا عملية على الطلبة ويبيد كل طالب رأيه القانوني فيها، ويقدم أستاذ المساق مدى فهم الطالب للقضية وقدرته على تطبيق القواعد النظرية على هذه الوقائع العملية، ويقدر له درجة ضمن درجات النشاط الصفي.
 - ث. إلزام الطالب بتقديم بحث في أحد موضوعات المساق أو تعليق على حكم قضائي صادر في إطار محتواه، يبرز فيه الطالب المبادئ المستفادة من الحكم ورأيه القانوني فيه.
- يتم تدريس بعض المفردات العلمية لمساق القانون الدولي العام (القانون العام) وتشريعات النقل (القانون الخاص) باللغة الانجليزية.

4.9. الأطروحة

4.9.1. التسجيل في الأطروحة:

4.9.1.1. شروط التسجيل في الأطروحة:

يشترط لتسجيل الأطروحة في برنامج الماجستير في القانون:

1. اجتياز الطالب لمرحلة المساقات الدراسية (24 ساعة معتمدة) بمعدل تراكمي لا يقل عن 3 نقاط من 4.
2. بصفة استثنائية، يجوز للطالب تسجيل مساق الأطروحة بعد إنجاز 21 ساعة معتمدة بمعدل تراكمي لا يقل عن 3 نقاط من 4.
3. أن يختار الطالب موضوعاً لأطروحته يتسم بالجدية والابتكار وذا صلة بالتخصصات ذات العلاقة بالبرنامج.

4.9.1.2. خطوات تسجيل الأطروحة:

تُنَبَّع في تسجيل الأطروحة الخطوات التالية:

- اقتراح وتبويب عناوين للأطروحات:

في بداية كل فصل دراسي يقترح أعضاء مجلس القسم المعني قائمة بعناوين أطروحات تتفق مع التخصصات الفرعية الداخلة ضمن التخصص العلمي الرئيسي للقسم المعني بطرح البرنامج، ويتولى منسق البرنامج تبويب هذه العناوين بحسب التخصصات المختلفة.

- مناقشة دقة العناوين المقترحة في مجلس القسم

يناقش أعضاء مجلس القسم المعني دقة العناوين المقترحة للأطروحات، ومدى اتفاقها مع التخصصات الفرعية الداخلة ضمن التخصص العلمي الرئيسي للقسم.

- اختيار الطالب عنوان الأطروحة:

يختار الطالب - بالرجوع إلى رئيس القسم - عنوان أطروحته:

سواء من ضمن العناوين المعتمدة من مجلس القسم المعني وفق الخطوة السابقة رقم (2) ،

أو يختار عنواناً جديداً يتسم بالأصالة والجِدَّة من خارج قائمة العناوين المعتمدة، وفي هذا الفرض، يُطرح هذا العنوان على مجلس القسم المعني لمناقشة مدى دقته واتفاقه مع التخصصات الفرعية الداخلة ضمن التخصص العلمي الرئيسي للقسم.

• توجيه الطالب للمشرف العلمي على الأطروحة:

يُحيل رئيس القسم المعني الطالب الذي اختار عنواناً لأطروحته إلى أحد أعضاء هيئة التدريس بالقسم بصفته مشرفاً علمياً على الأطروحة وممن تتوافر فيه شروط الإشراف من حيث التخصص ومن حيث نصاب الإشراف على الأطروحات (خمس أطروحات لكل مشرف علمي) .

• إعداد الطالب خطة الأطروحة وعرضها على لجنة Seminar :

يقوم المشرف على الأطروحة بتوجيه الطالب لإعداد خطة الأطروحة بطريقة منهجية، توطئة لعرضها على لجنة ال Seminar (وتضم أعضاء مجلس القسم المتخصصين في موضوع الأطروحة ومنسق البرنامج ورئيس القسم)، التي –وبعد النظر في خطة الأطروحة– تتخذ أحد قرارين: إما الموافقة على خطة الأطروحة (وعندئذ تتبع الإجراءات المحددة بالبند 6)، وإما رفض خطة الأطروحة (وعندئذ تتبع الإجراءات المحددة بالبند 7).

• اعتماد خطة الأطروحة من مجلس القسم :

في حالة موافقة لجنة ال Seminar على الخطة المقترحة للأطروحة، تُحيلها للعرض على مجلس القسم المعني لاتخاذ أحد التوصيات التالية:

- اعتماد خطة الأطروحة وعنوانها بالحالة التي قدمت بها،
- التوجيه بتعديلها،
- رفض اعتمادها كلية وتوجيه الطالب لإعادة إعداد خطة الأطروحة بطريقة منهجية سليمة تعرض في اجتماع لاحق للقسم لمجلس القسم.

• إجراء تعديلات على خطة الأطروحة :

في حالة رفض لجنة ال Seminar الخطة المقترحة للأطروحة كلية أو في حالة طلب إجراء تعديلات عليها، يتم توجيه الطالب مرة أخرى للمشرف على الأطروحة لإجراء التعديلات اللازمة على خطة الأطروحة. وبعد ذلك يتم إعادة الخطوة رقم (6) بالعرض على مجلس القسم لاعتمادها.

• اعتماد تسجيل عنوان الأطروحة من مجلس الكلية:

يُحيل رئيس القسم المعني توصية مجلس القسم باعتماد عنوان الأطروحة وتعيين مشرف عليها للعرض على مجلس الكلية الذي يقرر إما اعتماد توصية مجلس القسم، أو رفضها، أو طلب تعديل التوصية سواء من حيث عنوان الأطروحة أو المشرف عليها.

4.9.1.3 مدة إنجاز الأطروحة:

1. لا تقل مدة إنجاز الأطروحة عن سنة واحدة من تاريخ إخطار الطالب بموافقة مجلس الكلية على تسجيل عنوانها.
2. لا تزيد مدة إنجاز الأطروحة عن سنتين من تاريخ إخطار الطالب بموافقة مجلس الكلية على تسجيل عنوانها.
3. وفي حالة عدم انتهاء الطالب من كتابة وتسليم أطروحته خلال هذه الفترة، يجوز مدّ فترة إنجاز الأطروحة بناء على تقرير المشرف وبعد أخذ رأي مجلس القسم المختص ومصادقة مجلس الكلية، وبما لا يتجاوز المدة القصوى للبرنامج (أربع سنوات دراسية).

4.9.1.4 وقف الدراسة في مرحلة الأطروحة :

إذا توافرت لدى الطالب في الفصل الأخير، فحسب، من تسجيل أطروحته ظروف استثنائية قاهرة تحول دون استمراره وتقديمه في موضوع أطروحته، فإنه يحق له أن يتقدم لإدارة القبول والتسجيل بطلب لوقف قيد حذف الدراسة في أطروحته، وذلك لمدة فصل دراسي أو أكثر، وبحد أقصى ثلاثة فصول دراسية حسبما يتطلبه. وتحيل إدارة القبول والتسجيل طلب وقف الدراسة لمجلس الكلية، وفي جميع الأحوال، يكون لمجلس الكلية سلطة تقدير تلك الظروف الاستثنائية. ومن ثم، التوصية بقبول أو رفض طلب الوقف. وكذا تحديد مدته، ويصدر بذلك قرار من عميد الكلية. ولا تحسب مدة وقف الدراسة، في هذه الحالة، ضمن الحد الأقصى للمدة المقررة لإنجاز الأطروحة.

وإذا ما رغب الطالب في معاودة دراسته بعد زوال عذره، كان له ذلك شريطة أن يتقدم بطلب لاستئناف الدراسة بالأطروحة لإدارة القبول والتسجيل، التي تحيله بدورها للكلية للبت فيه.

4.9.1.5 الإشراف على الأطروحة:

1. يشترط في المشرف على الأطروحة توافر الشروط الآتية:
 - أ. أن يكون موضوع الأطروحة ضمن نطاق تخصصه العلمي.
 - ب. أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس المقيمين بالكلية وبرتبة أستاذ مشارك كحدّ أدنى، ويجوز استثناءً، وبقرار من مجلس الكلية، أن يكون المشرف الرئيس على الأطروحة أستاذاً مساعداً إذا كان لديه سجل بحثي متميز.
 - ت. يجوز بقرار من مجلس الكلية بناء على توصية من القسم، أن يساعد في الإشراف واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس برتبة أستاذ مساعد فما فوق، من الكلية أو من مؤسسات أكاديمية أو بحثية أخرى، وذلك حصراً في الأحوال التي يندرج فيها موضوع الأطروحة تحت أكثر من تخصص.
 - ث. الحد الأقصى لعدد الأطروحات التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس الواحد هو خمس أطروحات فقط سواء أكان الإشراف على الأطروحة منفرداً أو مشتركاً، وسواء أكان ذلك يتعلق بأطروحات الماجستير أو الدكتوراه.
 - ج. تحتسب الأطروحة ضمن العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس، وبما يعادل ساعة واحدة، وبحد أقصى لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل عنوان الأطروحة.
2. يجوز – استثناءً ولظروف يقدّرهما مجلس الكلية وتراعى فيها مصلحة الطالب - تغيير المشرف بالطريقة التي تم تنسيبها، بناء على توصية مجلس القسم، ومصادقة مجلس الكلية.
3. يجوز بقرار من مجلس الكلية، بناءً على توصية من مجلس القسم، أن يستمر عضو هيئة التدريس الحاصل على إجازة تفرغ علمي، أو إجازة بدون راتب، في الإشراف على أطروحة الطالب، أو المشاركة في الإشراف عليها. وإذا تعدّد ذلك يتولّى مجلس الكلية، بناء على توصية مجلس القسم المختص، تعيين مشرف أو مشرف مساعد بديل.

4.9.1.6 مناقشة الأطروحة

1. يقدم المشرف العلمي- أو المشرفون عند تعددهم – تقريراً علمياً عن الرسالة عن مدى صلاحيتها إلى رئيس القسم العلمي المختص مع اقتراح تشكيل لجنة الحكم على الرسالة .
2. تعين لجنة المناقشة ويحدد موعداً بقرار من العميد بناء على اقتراح من المشرف وتوصية من مجلس القسم، ومصادقة مجلس الكلية.
3. تتألف لجنة مناقشة الأطروحة العلمية من المشرف الأكاديمي للطالب، (أو من المشرفين في حال تعددهم)، وعضوين من هيئة التدريس على الأقل، على أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الجامعة. ويحضر العضو الخارجي لجنة المناقشة والحكم على الأطروحة، وفي حال تعدد ذلك، تجوز مشاركته في المناقشة من خلال الدوائر التليفزيونية المغلقة.
4. تكون المناقشة علنية، ويقدم كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة تقريراً علمياً فردياً عنها، وتقدم اللجنة تقريراً جماعياً متضمناً نتيجة المناقشة ورأيها في منح الدرجة العلمية للطالب.
5. إذا تعدد المشرفون يجوز اشتراكهم جميعاً في لجنة المناقشة على أن يكون لهم صوت واحد.

4.9.1.7 توصية لجنة المناقشة:

يتضمن قرار لجنة المناقشة إحدى التوصيات الآتية:

- أ. قبول الأطروحة والتوصية بمنح درجة الماجستير في القانون.
- ب. قبول الأطروحة والتوصية بمنح درجة الماجستير بعد إجراء التعديلات الضرورية المقترحة من طرف لجنة المناقشة، وفي هذه الحالة يمنح الطالب مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة لإجراء التعديلات، ما لم يكن لدى الطالب عذر مقبول يقدره مجلس الكلية، وعندئذ يمد مجلس الكلية أجل إجراء التعديلات لمدة 3 شهور إضافية، فإن لم تتم التعديلات، تعتبر الأطروحة مرفوضة ويفصل الطالب من البرنامج.
- إعادة مناقشة الأطروحة بعد إجراء تعديلات جوهرية عليها، وفي هذه الحالة يمنح الطالب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن تسعة أشهر، وفي كل الأحوال لا يمكن تجاوز المدة القصوى للبرنامج.
- رفض الأطروحة مع تثبيت الأسباب في محضر المناقشة مع اعتبار الطالب راسباً ويفصل من البرنامج.

5. المعدل التراكمي:

- يتم احتساب المعدل التراكمي لدرجة الماجستير أخذاً في الاعتبار التقديرات الممنوحة للطالب في المسابقات الدراسية للبرنامج، ولا يدخل مساق الأطروحة ضمن ذلك.
6. متطلبات البرنامج (30 ساعة معتمدة) :

6.1 برنامج الماجستير في القانون العام:

6.1.1 الخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في القانون العام

6.1.1.1 المرحلة الأولى – مرحلة المسابقات (المرحلة التمهيدية):

1. المساقات الإلزامية: 15 ساعة معتمدة

م	رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	عدد الساعات
1	Law510	القانون الإداري	Administrative Law	3
2	Law520	القانون الجزائي	Criminal Law	3
3	Law530	التشريعات الاقتصادية والمالية	Economic and finance Legislations	3
4	Law 500	مناهج البحث في العلوم القانونية	Research Methodology in Legal Science	3
5	Law 540	القانون الدولي العام (30% باللغة الانجليزية)	Public International Law	3

2. المساقات الاختيارية (9 ساعات معتمدة)

م	رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	الساعات المعتمدة
1	Law 511	القانون الدستوري والنظم السياسية	Constitutional Law and Political Regimes	3
2	Law 512	قانون حماية البيئة (30% باللغة الانجليزية)	Environmental Legislations	3
3	Law 522	القانون الجنائي الدولي (30% باللغة الانجليزية)	International Criminal Law	3
4	Law 513	العقود الإدارية	Administrative Contracts	3
5	Law 505	النظم القانونية المقارنة	Comparative legal systems	3
6	Law 521	التشريعات الجزائية الخاصة	Private Criminal Legislations	3

6.1.1.2. المرحلة الثانية - الأطروحة

م	رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	عدد الساعات
1	Law 600	الأطروحة (Thesis)	اجتياز 21 ساعة معتمدة	09

6.2. برنامج الماجستير في القانون الخاص:

6.2.1. الخطة الدراسية لبرنامج الماجستير القانون الخاص

6.2.1.1. المرحلة الأولى – مرحلة المساقات (المرحلة التمهيدية)

2. المساقات الإلزامية: 15 ساعة معتمدة

م	رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	الساعات المعتمدة
1	Law 515	قانون المعاملات المدنية	-	3
2	Law 525	قانون المعاملات التجارية (30% باللغة الإنجليزية)	-	3
3	Law 535	قانون الإجراءات المدنية		3
4	Law 500	مناهج البحث في العلوم القانونية	-	3
5	Law 545	تنازع القوانين في العقود الدولية		3

3. المساقات الاختيارية (9 ساعات معتمدة)

م	رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	الساعات المعتمدة
1	Law 536	التحكيم التجاري الوطني والدولي (30% باللغة الانجليزية)	International and Local Commercial Arbitration	3
2	Law 526	قانون المعاملات الإلكترونية (30% باللغة الانجليزية)	Electronic Transactions Law	3
3	Law 527	تشريعات منع الاحتكار وحماية المستهلك	Antitrust and Consumer Protection Legislations	3
4	Law 528	قانون الملكية الفكرية	Intellectual Property Law	3
5	---Law 556	قضايا فقهية معاصرة	Contemporary Islamic legal issues	3
6	Law 505	النظم القانونية المقارنة	Comparative legal systems	3

6.2.1.2. المرحلة الثانية: الأطروحة

رقم المساق	اسم المساق	المتطلب السابق	عدد الساعات
600 Law	الأطروحة (Thesis)	اجتياز 21 ساعة معتمدة	09

7. توصيف المسابقات

7.1. توصيف مسابقات برنامج الماجستير في القانون العام:

7.1.1. توصيف المسابقات الإلجبارية:

مساق القانون الإلجباري (Law 510)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يستعرض نشأة القانون الإلجباري ومصادره، ويتطرق إلى الإدارة العامة والقرار الإلجباري والضبط الإلجباري والمرافق العامة، والجزاء الإلجباري والعقد الإلجباري والوظيفة العامة، كما ويتطرق إلى الرقابة على أعمال الإدارة (مشروعية وسيادة القانون).
القسم الخاص: يتناول بعض الموضوعات المتخصصة يتميز بالأهمية العملية مثل: القرار الإلجباري من حيث ماهيته وما يترتب عليه وأساليب السحب والطعن عليه، المرافق العامة في القانون المقارن، المركز القانوني للموظف العام.

مساق القانون الجزائي – رقم المساق: (Law 520)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للجريمة من حيث أركانها وأسباب الإلجبارية وموانع المسؤولية والمشاركة الجنائية، إضافة لفلسفة العقوبة مع بيان موقف المشرع في الإمارات، وتأثره بالمبادئ الجزائية في الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الإلمام بالقواعد العامة للقسم الخاص في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.
القسم الخاص: دراسة معمقة لأحد الموضوعات المتخصصة مثل: أسباب الإلجبارية في الأعمال الطبية، الجرائم الماسة بالعقيدة في القانون الإماراتي والقانون المقارن، السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في توقيع العقوبة (دراسة لتجربة قانون العقوبات الإماراتي).

مساق التشريعات الاقتصادية والمالية (Law 530)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة الأطر العامة للتشريع في التشريعات الاقتصادية، والنظرية العامة للضريبة، وسياسة النقد المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالدول الخليجية.
القسم الخاص: دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل: المصارف الإسلامية: ما لها وما عليها، التحويل الخارجي للعمالة الوافدة وآثاره الاقتصادية، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، او عرض لقوانين المصرف المركزي، او السرية المصرفية او مكافحة غسل الأموال او قوانين هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الامارات العربية المتحدة، او الاستثمار في المناطق الحرة.
القسم الخاص: في الفصل الأول 2020-2021 تم اختيار موضوع السياحة والنقل والإطار القانوني لها كما سيوضح ذلك الخطة الدراسية للمساق

مساق مناهج البحث في العلوم القانونية (Law 500)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

يتضمن المساق عرضاً لأصول البحث العلمي وعناصره ومفترضاته، وتدريب الطالب على كيفية اختيار موضوع البحث، ودراسة مناهجه وكيفية جمع المادة العلمية والفهرسة، فضلاً عن متابعة التطبيق العملي للطلاب لكل هذه الجوانب من خلال تكليفهم فرادى وجماعات بإعداد بحوث تجريبية.

مساق القانون الدولي العام (Law 540)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة في القانون الدولي العام، وذلك من خلال بيان ماهيته (نشأته وتطوره – تعريفه وفروعه وتمييزه عما يشته به وخصائصه)، وطبيعته، والعلاقة بينه وبين القانون الداخلي، ومصادره الأصلية والاحتياطية)، وأشخاصه (الدول والمنظمات الدولية).

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل: قانون البحار، القانون الدولي الإنساني، المحكمة الجنائية الدولية، المعاهدات الدولية.

وقد تم في هذا الفصل الدراسي (2019-2020) اختيار موضوع (المحكمة الدولية لقانون البحار) لدراسته دراسة معمقة، من خلال مراجع رئيسية موضحة أدناه، ويتناول الكتاب المقرر: دراسة تفصيلية للمحكمة الدولية لقانون البحار: تعريفها، خصائصها، طبيعتها، علاقتها الخارجية، اختصاصها الشخصي والموضوعي، إجراءاتها، أحكامها.

7.1.2. توصيف المساقات الاختيارية:

مساق التشريعات الجزائرية الخاصة (Law 521)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يشتمل على دراسة معمقة لقواعد التجريم والعقاب والقواعد الإجرائية لجرائم المعلوماتية من حيث التعريف بها وبيان طبيعتها والآثار المترتبة عليها وأنواعها من خلال دراسة مقارنة بين التشريعات المختلفة التي عالجتها مع التركيز على القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

القسم الخاص: ويتناول دراسة معمقة لأحد موضوعات القانون الجنائي مثل النظرية العامة للقصد الجنائي، فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية، العقوبة البدنية، الضوابط القانونية لنقل وزراعة الأعضاء البشرية.

مساق القانون الدستوري والنظم السياسية (Law 511)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: دراسة النظرية العامة للقانون الدستوري وإيضاح طبيعته وتميزه عن باقي فروع القانون الأخرى، كما يتضمن دراسة مصادر الأحكام الدستورية وأنواع الدساتير ونشأتها وانقضائها، وبرز أيضاً وسائل الحفاظ على سيادة الدستور من خلال بيان أنواع الرقابة على دستورية القانون.

القسم الخاص: يتضمن دراسة موضوع أو أكثر من موضوعات القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة ذات الأهمية العلمية والعملية مثل: المجلس الوطني الاتحادي: تشكيله واختصاصاته من واقع التجربة في الدولة، المحاكم الدستورية في القانون المقارن، الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية. الرقابة على دستورية القوانين.

مساق قانون حماية البيئة (Law 512)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة الأحكام العامة في قوانين البيئة، من حيث بيان ماهية البيئة (تعريفها وخصائصها وعناصرها وأنواعها)، وأهمية حماية البيئة داخليا ودوليا، وعلاقة قوانين البيئة بالعلوم القانونية الأخرى، والالتزام بحماية البيئة على المستويين الداخلي والدولي، والجهود التي تبذلها الدول (خصوصا دولة الإمارات العربية المتحدة) لحماية البيئة.

القسم الخاص: يتضمن دراسة موضوع أو أكثر من موضوعات قوانين البيئة المعاصرة ذات الأهمية العلمية والعملية مثل: الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية البيئة، ودور القانون الدولي في حماية البيئة، والمسؤولية القانونية المترتبة على الإخلال بحماية البيئة ... إلخ.

مساق العقود الادارية (Law 513)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتطرق المساق إلى التعريف بالعقد الإداري وشرح فكرة العقود الإدارية في فرنسا وفي مصر، ودراسة معيار العقد الإداري وكيفية إبرام العقود الإدارية وكيفية تنفيذ العقود الإدارية والتعريف بأهم العقود الإدارية وكذلك أنواع العقود الإدارية مع الأشخاص الأجنبية وبيان الالتزامات التي تتولد عن العقود الإدارية.

القسم الخاص: يتضمن دراسة معمقة لأحد الموضوعات ذات الصلة بالعقود الإدارية، مثل: مشكلات التحكيم في العقود الإدارية، فسخ العقود الإدارية، الإبرام الإلكتروني للعقد الإداري.

مساق القانون الجنائي الدولي LAW 522

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن هذا القسم ماهية القانون الجنائي الدولي من حيث تعريفه وطبيعته وتمييزه عما يشته به، وطبيعة المحاكم الجنائية الدولية، والجرائم الدولية، والمسؤولية الجنائية الدولية، والإجراءات اللازمة لتوقيع العقوبات الجنائية الدولية.

القسم الخاص: يتضمن هذا القسم دراسة معمقة لأحد موضوعات القانون الجنائي الدولي مثل: مبدأ شرعية الجرائم الدولية، بعض الجرائم الدولية، المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد، الإجراءات الجنائية الدولية، العقوبات الجنائية الدولية وكيفية تنفيذها ... إلخ. وسيكون محور المنهج الخاص لهذا الفصل إجراءات القبض والتحقيق والتقديم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

مساق النظم القانونية المقارنة (Law505)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن بيان أبرز أنظمة الفكر القانوني في العصرين القديم والحديث، فيلقي الضوء على نشأة الفكر القانوني، وخصائصه وتقييم نظام السوابق القضائية ونظام المدونات القانونية، ودراسة النظم القانونية العربية من حيث العائلة القانونية التي تنتمي إليها، ثم يتناول المقرر دراسة نظام الفكر القانوني الإسلامي، من حيث بيان نشأته وخصائصه وتطوره، وبيان ركائز نظام الفكر القانوني الإسلامي وأساسه، وأثر تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الأحكام الشرعية.

القسم الخاص: يتضمن دراسة مقارنة أو أكثر لأحد النظم القانونية المعاصرة التي لها أهمية عملية وعلمية متميزة، مثل: نظام الإرث في النظام الإسلامي والقانون الإنجليزي، أو مبدأ سلطان الإرادة في النظام الإسلامي والقوانين الأوربية، أو الحيابة والتقدم في النظام الإسلامي والنظم القانونية الوضعية، أو نظام الإفلاس في الفكر الإسلامي والنظم الغربية، أو بيان أثر الفكر القانوني الإسلامي القوانين العربية والإسلامية المعاصرة، أو دراسة نظم ونظريات أخرى.

7.2 توصيف مساقات برنامج الماجستير في القانون الخاص:

7.2.1 توصيف المساقات الإجبارية:

مساق قانون المعاملات المدنية (Law 515)

طبيعة المساق: اجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للالتزام من حيث المصادر الإرادية (بعقد الإرادة المنفردة) والمصادر غير الإرادية (الفعل الضار والكسب بلا سبب) وأحكام الالتزام.

القسم الخاص: يتضمن موضوعاً أو أكثر من موضوعات قانون المعاملات المدنية يتميز بخصوصية الفحوى والأهمية العملية واختلاف المذاهب التشريعية ودراسته دراسة تحليلية وتأصيلية وتتبع تطبيقاته العملية المختلفة، ومقارنته مع نظيره في بعض النظم القانونية المعاصرة مع بيان موقف القضاء مثال ذلك المسؤولية المهنية، المسؤولية العقدية عن فعل الغير، المسؤولية التقصيرية، الإنجاب الصناعي، مسؤولية مقاولي البناء، عقد العمل، وغير ذلك.

مساق قانون المعاملات التجارية (Law 525)

طبيعة المساق: اجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للقانون التجاري من حيث تعريف القانون التجاري ومصادره ومبررات استقلاله وأصوله التاريخية وأحكام العمل التجاري والآثار القانونية المترتبة عليه، ثم دراسة التاجر والتزاماته والمتجر وعناصره المعنوية والمادية المختلفة.

القسم الخاص: يتضمن دراسة موضوع أو أكثر من موضوعات القانون التجاري المعاصرة ذات الأهمية العلمية والعملية مثل: النظام القانوني للإيجار التمويلي، الجوانب القانونية المناطق الحرة، الأسواق المالية، الاستثمار وأبعاده القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ضمانات الائتمان المصرفي.

مساق قانون الإجراءات المدنية (Law 535)

طبيعة المساق: اجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة للتقاضي والقضاء بدءاً بالتنظيم القضائي، وقواعد الاختصاص، ونظرية الدعوى، والأحكام وكيفية إصدارها وطرق الطعن فيها، والأوامر، وقواعد التنفيذ الجبري وإجراءاته ومنازعاته.

القسم الخاص: يخصص لدراسة أحد الموضوعات المتعمقة مثل: نظرية الاختصاص القضائي، نظرية المصلحة في الدعوى، تنفيذ الأحكام الأجنبية في دولة الإمارات، بطلان التبليغات القضائية وأثره على الدعوى.

مساق مناهج البحث في العلوم القانونية (Law 500)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

يتضمن المساق عرضاً لأصول البحث العلمي وعناصره ومفترضاته، وتدريب الطالب على كيفية اختيار موضوع البحث، ودراسة مناهجه وكيفية جمع المادة العلمية والفهرسة، فضلاً عن متابعة التطبيق العملي للطلاب لكل هذه الجوانب من خلال تكليفهم فرادى وجماعات بإعداد بحوث تجريبية.

مساق تنازع القوانين في العقود الدولية (Law 545)

طبيعة المساق: إجباري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن عرضاً للعقود الدولية ومفاوضات عقدها، وكيفية حل تنازع القوانين في العقود الدولية، مع التعريف بمبدأ قانون الإرادة وتطوره وأزمته، ونظرية العقد بدون قانون.

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتعمقة في تنازع القوانين مثل: نظرية العقد في القانون الدولي الخاص، معيار العقد الدولي، قانون الإرادة ودوره في حل تنازع القوانين في العقود الدولية مثل القانون الواجب التطبيق على عقد الزواج وآثاره، والقانون الواجب التطبيق على عقد العمل.

7.2.2. توصيف المساقات الاختيارية:

مساق التحكيم التجاري الوطني والدولي (Law 536)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن النظرية العامة للتحكيم التجاري الوطني والدولي، من حيث معنى التحكيم لغة واصطلاحاً، وطبيعته القانونية، والشروط الموضوعية والشكلية له، وآثار الاتفاق على التحكيم، والأحكام المختلفة لمجلس أو لهيئة التحكيم، وإجراءاته، والتحكيم عبر الإنترنت، والإثبات الإلكتروني وما يتعلق بصعود قرار التحكيم، وأسباب بطلانه، وآلية تنفيذه وطنياً ودولياً.

القسم الخاص: يتضمن دراسة موضوع أو أكثر من موضوعات التحكيم التي لها أهمية عملية وعلمية متميزة مثل: التحكيم الإلكتروني، بطلان شرط التحكيم، تنفيذ قرار التحكيم، التحكيم في المعاملات الرياضية.

وسوف نتناول في هذا الفصل الأول 2019-2020 موضوع: (التحكيم بالقانون والتحكيم مع التفويض بالصلح دراسة مقارنة) من حيث تعريف التحكيم بالقانون والتحكيم بالصلح، وبيان أوجه التقارب والاختلاف بين التفويض بالصلح التحكيمي والتفويض بالصلح القضائي، ثم تناولنا ازدواجية أو ثنائية التحكيم، ثم تطرقنا إلي سلطات المحكم بالقانون في تحديد حل النزاع، ثم معالجة سلطات المحكم المفوض بالصلح بالنسبة للحقوق المتولدة عن القانون، ثم تكلمنا عن سلطاته المتولدة عن العقد طبيعة مبدأ الأثر الناقل، ثم أوضحنا، أخيراً، لمضمون مهمة المحكم المفوض بالصلح.

مساق قانون المعاملات الإلكترونية (Law 526)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة للتجارة عبر الوسائل الإلكترونية ومشكلاتها القانونية، وكيفية انعقاد المعاملات الإلكترونية، وحفظ السجلات الإلكترونية، والرسائل الإلكترونية وحجيتها في الإثبات.

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل: بطاقات الانتماء الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، الحلول التشريعية والفقهية للمشكلات القانونية المتعلقة بالتعاقدات الإلكترونية وحماية المستهلك في مواجهة المزود والتعاقد عبر الوسائل الإلكترونية. وقد تم في الفصل الثاني 2019-2020 دراسة موضوع دور التقنيات العلمية في تطوير العقد، ويعرض المنهج الخاص لبيئة المعاملات

الإلكترونية (شبكة الإنترنت) ، ولنطاق سريان قانون المعاملات الإلكترونية وأهدافه ، ومتطلبات المعاملات الإلكترونية ، ودور التقنيات العلمية في مرحلة إبرام العقد (المقصود بالعقد الإلكتروني ، أركان التعاقد الإلكتروني ، المسؤولية العقدية في التعاقد الإلكتروني) ، ودور التقنيات العلمية في إثبات العقد (شروط السند الإلكتروني ، حجية المستند الإلكتروني ، ضمانات صحة المستند الإلكتروني).

مساق تشريعات منع الاحتكار وحماية المستهلك (Law 527)

طبيعة المساق: اختياري

ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة الأصول التاريخية لحماية المستهلك في الشرائع القديمة والشريعة الإسلامية ومبررات هذه الحماية ونطاقها في القواعد العامة، والقوانين الخاصة بحماية المستهلك، ومفهوم السلعة أو الخدمة والتزامات المنتج بموجب قوانين حماية المستهلك، والمنافسة المشروعة فضلا عن مفهوم الاحتكار.

القسم الخاص: يتضمن دراسة موضوع مختار من موضوعات حماية المستهلك يكون لها أهمية عملية وعلمية مثل: مفهوم المستهلك في نطاق تشريعات الحماية، والحماية المدنية والتجارية للمستهلك، أثر حماية المستهلك على اقتصاديات السوق، الغش التجاري وأثره على المستهلك.

مساق قانون الملكية الفكرية (Law 528)

طبيعة المساق: اختياري

ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة لحماية الملكية الفكرية في جوانبها المختلفة، سواء حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والنماذج والرسوم الصناعية، ووسائل حمايتها في التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية.

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل: حماية العلامة التجارية عبر الوسائل الالكترونية – حقوق المصنفات الفنية – حماية الملكية الفكرية وأثرها في الاستثمار الأجنبي – المنظمة العالمية للملكية الفكرية ودورها في نشر مفاهيم حماية الملكية الفكرية.

مساق قضايا فقهية معاصرة (Law 556)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتناول المقرر العام دراسة القضايا الفقهية المعاصرة من الناحية الشرعية دراسة شرعية تأصيلية تحليلية مقارنة في الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة (المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنابلة، الفقه المعاصر) وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي والقوانين المقارنة، مما يمكن الطالب من دراسة المقرر الخاص.

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة ومعاصرة لموضوع من الموضوعات الفقهية المعاصرة المرتبطة بالفقه والقانون مثل: الزيجات الحديثة (زواج المسير، زواج السفار، زواج الأصدقاء، الزواج السياحي، وغيرها من الزيجات المستحدثة)، تاجير الأرحام وأثرها على الأحوال الشخصية، ثبوت النسب بالبصمة الوراثية، الزواج والطلاق بواسطة أجهزة الاتصالات الحديثة، وأثر تصحيح الجنس في مسائل الأحوال الشخصية.

مساق النظم القانونية المقارنة (Law505)

طبيعة المساق: اختياري

عدد ساعات المساق: 3 س م

أستاذ المساق:

توصيف المساق:

القسم العام: يتضمن بيان أبرز أنظمة الفكر القانوني في العصرين القديم والحديث، فيلبي الضوء على نشأة الفكر القانوني، وخصائص وتقييم نظام السوابق القضائية ونظام المدونات القانونية، ودراسة النظم القانونية العربية من حيث العائلة القانونية التي تنتمي إليها، ثم يتناول المقرر دراسة نظام

الفكر القانوني الإسلامي، من حيث بيان نشأته وخصائصه وتطوره، وبيان ركائز نظام الفكر القانوني الإسلامي وأسسها، وأثر تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الأحكام الشرعية.

القسم الخاص: يتضمن دراسة مقارنة أو أكثر لأحد النظم القانونية المعاصرة التي لها أهمية عملية وعلمية متميزة، مثل: نظام الإرث في النظام الإسلامي والقانون الإنجليزي، أو مبدأ سلطان الإرادة في النظام الإسلامي والقوانين الأوروبية، أو الحيابة والتقدم في النظام الإسلامي والنظم القانونية الوضعية، أو نظام الإفلاس في الفكر الإسلامي والنظم الغربية، أو بيان أثر الفكر القانوني الإسلامي القوانين العربية والإسلامية المعاصرة، أو دراسة نظم ونظريات أخرى.